

منه لا يجوز ان يرد على القيام بجوز ان يتبع في العمل فاعدا وان شفع في الفعل
فاما بقره ان يفرد فيه مع القدرة على القيام فاراد حال التبدل حال الشروع ونحوه
الباقي حال وجوده الذي هو الشروع انتهى وقد صرح بعدم الكراهة في فتح المجمع
لابن مالك حيث قال ويجوز ان يتفعل القادر على القيام فاعدا بلا كراهة في الاصح
لماروي انه عليه الصلاة والسلام كان يصلي ركعتين بعد الوتر فاعدا بلا كراهة انتهى
وهو مجموع مستأول للروايت وغيره والله تعالى اعلم **وما وقع في الاختيار من قوله**
بعد كون الروايت وذكره مناسنة العجز ثم قال حتى كره ان يصليها قاعدا العجز عد
مراده بذلك سنة الفجر لا مطلقا فانهم سئل عن مؤذن وانما سمع بترك
الاذان مرارا من غير عذر ويصلي الامام فغير ان فقال رجل من الناس انت
لاي شيخي للجامع واكثر عليه قول ان الصلاة بلا اذان مكروهة فهل يجوز للامام
والمؤذن ذلك ام لا وهل يجوز لمن الرجل الا نثار على المسلم الامم بالحروف ام لا
اجاب لا يخفى عليك ان الاذان والاقامة كل منهما سنة في حق اهل المسجد
يكوه تركها واحد منهما ان اذان قائم وحيد ان تترك المؤذن لان المرة
بعد المرة كراهة وقد اتركها مكروهها وانما عجزه وتقصوه في بيانها في طرفة
الاذان استبدل بجوه من هو اهل للطبيعة قادر على بيانها قال يجوز
للرجل المؤذن ان نثار على من ام بالحروف ونهي عن التلويح والتفصيل اعلم
سئل عن الاستنابة في الامامة هل يجوز ام لا سواء كانت نورا او غير عذر
اجاب لا يجوز الاستنابة في الامامة ولا في غيرها من الوظائف فلا يصح
العلوم المفرد بمباشرة النايب عليها اذ اقره الطرموسي للرب في الخلاصة من كتاب
القضاء ان الامام يجوز استخلافه بلا اذن القاضي بخلاف القاضي انتهى قال
فتيحا وعليه حال الا يكون وظيمته شاذرة ونصح النيابة انتهى وعندي ان هذا

محول

محول على صحة الصلاة الذي باشرها النايب وليس الكلام فيه وانما الكلام في استحقاق
الاستنباب المعلوم بمباشرة النايب **فصل من كتاب الصلاة سئل**
عن رجل عتي وجبت عليه الزكوات والمد من فقيه جدا فهل دفع الزكوات له او يلى
من الاجنبي ام لا وهل يلهن الفقيه مع الاستنباب الزكوات عند العالم والمعلم بامر بالذبح
ام لا **اجاب** نعم دفع الزكوات لمن عمه المذكور او يلى الاجنبي كمن ليس له المطالبة
بذلك وانما المطالبة للامام في الاموال البارحة عند علمه بترك اداء الزكوات من ارباب
الاموال كما حوذه الطرموسي في افق الوسائل **سئل** اذا كان له مال في الدين
بصرف زكاة كل مال يلى فقراء البصرة التي هو فيها يعطى بكرة الذي **اجاب**
بانه ان كان له مال في بلدين بصرف زكاة كل مال يلى فقراء البصرة التي هو فيها كما
صرح به ابن الولولجي والدرع **فصل من كتاب الصوم سئل**
هل يعقد على ما يقال ان يوم الفطر يكون يوم عاشوراء يوم الصوم يوم النحر
ام لا **اجاب** لا يعقد على ذلك لان عيد ارضي البصرة انما قال يوم صوم يوم
الحرم لتلك السنة خاصة وانما الاعتناء على ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم
صوم الرومية واظروا لروية **سئل** عن الشهر هل الاصل فيه ان يكون ثلاثين
يوما ام تسعة وعشرين **اجاب** قال مولانا شيخ الاسلام في شرحه للكتايب
ليس الظاهر فيه ان يكون ثلاثين بل يكون تسعة وعشرين كما يكون ثلاثين
تستوي هاتان الخاتمان بالنسبة اليهما في طرفة الحديث المعروف في الشهر
فاستوي الحال حينئذ في الثلاثين اذ من المنسج او المستبدل انما انعيم قال
مولانا وقد قرنا على الدين ان يكون ثلاثين هو الاصل والتقصان عارض
ولله وجه على الرضى الذي اظروا صفات فصلا ثلاثين يوما ان يعلم صوم
اهل بدة فلو كانا على السواء لم يلزم الزوايد بالشك لان ظهور كونها مالا